مجلة الدراسات الإسلامية (عدد خاص – ندوة البخاري) المجلد 32، العدد (1)، ج1، ص ص137 – 170، الرياض (2020م/1441هـ)

# الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري

**أ.د. محمد سيد أحمد شحاته (*)**

*جامعة المجمعة*

**المستخلص**: يتحدث البحث عن معرفة الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري، وأصناف الطاعنين، ودوافعهم، ويهدف إلى التعرف على أصناف الطاعنين في صحيح البخاري، وبيان سبب الطعن في صحيح البخاري، وإبراز الأخطاء المنهجية للطاعنين في صحيح البخاري، واتبعت في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، ومن أهم نتائجه: أن الطاعنين في صحيح البخاري قديماً: الرافضة، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والزنادقة، وأن أشهر الطاعنين حديثاً: القرآنيون، والعقلانيون، والرافضة المعاصرون، والحداثيون، والمستشرقون، وأن أسباب الطعن في صحيح البخاري متنوعة، أهمها: عدم التخصص، والنيل من الإسلام، وحب الظهور والشهرة، وأن معظم الطاعنين في صحيح البخاري لم يأتوا بجديد، وإنما كان جل اعتمادهم على ما سطره المستشرقون، وأنهم كانوا قليلي البضاعة في الحديث، وأن أهم الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري هي الخطأ في فهم عبارات الجرح والتعديل، والاعتماد على مصادر غير أصلية، والخطأ في فهم صنيع البخاري، ومنهجه في صحيحه، وعدم توثيق الأخبار، والمجازفات في الحكم، والتهويل والمبالغة في النقد، والاستقراء الناقص، وأوصي بإعداد مركز أو موقع متخصص يضم نخبة من المتخصصين من مختلف الجنسيات؛ للرد على الشبهات المثارة حول السنة النبوية، والتواصل مع وسائل الإعلام؛ لعدم تضخيم هؤلاء، أو تداول أقوالهم وأفكارهم.

**الكلمات المفتاحية**: البخاري – الطاعنون في السنة – الأخطاء – منهج.

---

# Systematic Errors of those who Impugn "Sahih al-Bukhari"

**Prof. Mohamed Sayed Ahmed Shehata***

*Majmaah University*

**Abstract:** The research talks about knowing the systematic errors of the appellants in Sahih Al-Bukhari, the classes of the challengers, and their motives, and aims to identify the classes of challengers in Sahih Al-Bukhari, and explaining the reason for challenging Sahih Al-Bukhari, and highlighting the systematic errors of the challengers in Sahih Al-Bukhari, and followed in the research the descriptive inductive approach. Among its most important results: that the challengers in Sahih Al-Bukhari in the past: the Rafida, the Kharijites, Murji'ah, the Mu'tazila and the Zandaqa, and that the most recent challengers: the Qur'anists, rationalists, contemporary Rafida, modernists, and orientalists, and that the reasons for challenging Sahih Al Bukhari are diverse; the most important: the lack of specialization, the denial of Islam, and the love of appearing and fame, and that most of the challengers in Sahih Al-Bukhari did not bring anything new, but rather they relied mostly on what the Orientalists wrote, and that they were short of good knowledge in the hadith. And that the most important methodological errors among the challengers in Sahih Al-Bukhari are the error in understanding wound statements and modification, reliance on non-original sources, the error in understanding approach al-Bukhari and his method in his authenticity, lack of documentation of news, risks in judgment, intimidation, exaggeration of criticism, and incomplete induction. Therefore, I recommend setting up a specialized center or site that includes an elite of specialists of different nationalities to respond to the suspicions raised about the Sunnah of the Prophet, and to communicate with the media; to not inflate those, or to pass on their sayings and ideas.

**key words:** Al – Bukhari – Challengers of Sunnah – Errors and Mistakes – Approach.

(*) أستاذ الحديث وعلومه، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية بالزلفي، جامعة المجمعة

(*) Professor of Hadith and Sciences, Islamic Studies Department, College of Education in Al Zulfi, Majmaah University

البريد الإلكتروني: ms.shehataa@gmail.com

**مقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فمكانة صحيح البخاري معلومة معروفة، اتفقت الأمة على صحته، واعتنى به العلماء في عصره، وكذا من جاء بعده، وشهد له أهل التخصص- بعد البحث والتنقيب والدراسة- فخرج بهذا من كونه عمل شخص واحد إلى أنه عمل جماعات، فصارت العصمة لهذا المنهج المكتمل، وليست لشخص.

لذا وجب التنبيه إلى أن مجرد الطعن في صحيح البخاري هو طعن في كل هؤلاء العلماء الذين شهدوا له بالصحة على مر العصور والدهور، بل هو طعن في الأمة التي تلقت أحاديثه بالقبول واهتمت به شرحاً، وتلخيصاً، وتعقباً.

ومع ذلك لم يسلم من طعن الطاعنين الذين شغبوا على الأمة، للتشكيك فيه، والنيل منه.

وقد ظهرت في الساحة مدارس عدة متنوعة ومختلفة تطعن في السنة النبوية عموماً، وصحيح البخاري خصوصاً، وقد وجدت لديهم مخالفات منهجية تكشف عن عدم درايتهم بصحيح البخاري، وطريقة تصنفيه وسبره وتبويبه، وقد تعددت أسباب الطعن؛ فبعضهم يريد النيل من الإسلام، وبعضهم يريد شهرة كالذي تبول في بئر زمزم؛ ليشتهر بين الناس ولو بالسب، وبعضهم كان كالدبة التي قتلت صاحبها[1] أراد أن يصدر إسلاماً للغرب بصورة لا تصطدم مع تعاليمه وتقاليده، فوقع في إنكار أحاديث في أعلى درجات الصحة، فإذا رأيت ثم رأيت لدى هؤلاء خلطاً عظيماً، وتهويلاً كبيراً؛ لذا وجب السعي الحثيث في كشف الأخطاء المنهجية لدى هؤلاء الطاعنين على إمام المحدثين وكتابه الصحيح، وفي هذا البحث سأسلط الضوء على هذه الأمور، إن شاء الله.

**موضوع البحث:**

التعرف على الأخطاء المنهجية التي وقعت لبعض الفرق والمؤسسات الطاعنة في صحيح البخاري، وأسباب الطعن فيه، ثم معرفة نماذج من هذه الانحرافات المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري.

**أهمية البحث:**

تظهر من خلال محاولة التعرف على الأخطاء

(1) هذا مثل مصري مشهور، يقولون: "لا تكن كالدبة التى قتلت صاحبها"، ذلك أنها رأت ذبابة على رأس صاحبها، فأرادت أن تبعدها عنه رأفة به وحباً له، فوجهت ضربة قاضية تريد الذبابة، فهربت الذبابة قبل أن تهوى الدبة بمخلبها على رأس صاحبها تقتله، ثم صارت الحكاية مثلا يُضرب فيمن يتطوع لخدمة آخر، فيسيء إليه، وربما تكون نهاية الآخر على يديه.

المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري، وبيان مدى انحرافهم عن أهل الحديث، وتلبيسهم الحق بالباطل، وقبل ذلك معرفتهم ومعرف الأسباب التي تكمن وراء النيل من هذا السفر العظيم.

**مشكلة البحث وتساؤلاته:**

تبرز مشكلة البحث من خلال هذه التساؤلات.

- مَنْ الطاعنون في صحيح البخاري؟
- ما أسباب الطعن في صحيح البخاري؟
- ما الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري؟

**حدود البحث:** الكلام على صحيح البخاري من خلال الطاعنين فيه، والتعرف على الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين من خلال ما كتبوه، أو ما كتب عنهم، أو ما وجد على مواقع الشبكات العالمية.

**أهداف البحث:**

- التعرف على أصناف الطاعنين في صحيح البخاري.
- بيان سبب الطعن في صحيح البخاري.
- إبراز الأخطاء المنهجية للطاعنين في صحيح البخاري.
- ذكر نماذج من الأخطاء المنهجية للطاعنين في صحيح البخاري.
- بيان المجازفات في الحكم على بعض الروايات في صحيح البخاري.

**منهج البحث:**

منهج استقرائي، تحليلي، يقوم على جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة، ومن ثم تحليلها، للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين.

**إجراءات البحث:**

- عزو الآيات القرآنية إلى موضعها كاتباً اسم السورة ورقم الآية.
- الاعتماد على الأحاديث المقبولة، واجتناب الضعيف قدر المستطاع.
- تخريج الأحاديث من مصادر السنة النبوية الأصلية.
- إن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، اكتفيت بالعزو إلى أحدهما.
- إن لم يكن فيهما، فإنني أذكر درجة الحديث إما ناقلاً، أو مجتهداً.
- أورد اسم الكتاب والباب ورقم الحديث، والمصدر المأخوذ منه.

**خطة البحث:**

سينتظم البحث – إن شاء الله – في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

**المقدمة:** أهمية الموضوع، ومشكلته وتساؤلاته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

**المبحث الأول:** لمحة سريعة عن أصناف الطاعنين في صحيح البخاري، وتحته مطلبان:

**المطلب الأول**: الطاعنون قديماً.

**المطلب الثاني**: الطاعنون حديثاً.

**المبحث الثاني**: أسباب الطعن في صحيح البخاري.

**المبحث الثالث**: الأخطاء المنهجية للطاعنين في صحيح البخاري، وتحته مطلبان:

**المطلب الأول**: الأخطاء المنهجية للطعن في البخاري نفسه.

**المطلب الثاني**: الأخطاء المنهجية للطعن في كتاب صحيح البخاري.

**المبحث الرابع**: كيفية التصدي لشبهات الطاعنين في صحيح البخاري.

**الخاتمة**: وفيها أهم نتائج البحث، وتوصياته.

**الدراسات السابقة:**

- أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري، د.عبدالرحمن بن عبدالعزيز العقل، وهو من إصدارات مركز النخب العلمية.

والكتاب يقع قرابة (45)، وقد قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، كان المبحث الأول في بيان الطاعنين ودوافعهم، والثاني في رصد أبرز الشبهات والرد عليها.

- إعلاء البخاري تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولها، لعبد القادر بن محمد جلال، تحقيق: علي بن محمد العمران، وموضوع الكتاب تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال رد الشبهات حولها.

- أصدر الباحث الفلسطيني يوسف سمرين كتاباً في الرد على كتاب رشيد أيلال "صحيح البخاري نهاية أسطورة"، سماه "بيع الوهم.. تهافت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري"، ووقف الباحث مع كتاب "نهاية الأسطورة"، مبيناً ما احتواه من الطامات والجهالات، بل والسرقات، مبتدئاً الكتاب بانتقاد مدير دار النشر (دار الوطن) عبد النبي الشراط، الذي احتفى بالكتاب، وقدم له منتقصاً هو - أيضاً - من الإمام البخاري.

وهناك كتب كثيرة في موضوع الرد على الشبهات المثارة حول صحيح البخاري، لكن هذه الدراسة ستركز على الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الطاعنون، وليس على مجرد سرد الشبهات.

أسأل الله فيه التوفيق والسداد، والهدى والرشاد.

* * *

## المبحث الأول:

## لمحة سريعة عن أصناف الطاعنين في صحيح البخاري

أتحدث في هذا المبحث عن أصناف الطاعنين في صحيح البخاري، سواء كانوا من الفرق التي ظهرت قديماً، أو ممن تبعهم من العصور المتأخرة، وقد كان من

أبرز الطاعنين في القديم: الشيعةُ، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وفي العصر الحديث: المستشرقون، والعلمانيون، والقرآنيون.

فمن المعلوم أنه منذ أن أشرقت شمس صحيح البخاري، وهناك من تناوله بالنقد. والنقدُ نوعان: أحدهما: يهدف إلى الوصول إلى الصواب، وهو نقد علمي محض، وهذا ما فعله بعض الأئمة المنصفين، من أمثال الإمام الدارقطني، وهذا النقد قبل إجماع الأمة على صحته، وهناك نوع يهدف إلى التعدي عليه، وهذا ما فعله كثير من أهل البدع، وبعض المعاصرين الذين سلكوا مسالك متعددة في الطعن، ولقد بدأت مسيرة الطعن في الصحيح عندما قام الإمام البخاري بانتقاء الأحاديث وفق شروط محكمة، اصطدم بعضها مع أفكار بعض الفرق المنحرفة عن أهل السنة، فراحوا يطعنون في صحتها وفي منهج مؤلفها، وهؤلاء يصدق عليهم ما نقله الحاكم عن شيخه ابن خزيمة في معرض دفاعه عن الصحابي الجليل أبي هريرة حيث قال: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ لِدَفْعِ أَخْبَارِهِ مَنْ قَدْ أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ فَلَا يَفْهَمُونَ مَعَانِيَ الْأَخْبَارِ:

**إِمَّا مُعَطِّلٌ جَهْمِيٌّ** يَسْمَعُ أَخْبَارَهُ الَّتِي يَرْوُنَهَا خِلَافَ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ، فَيَشْتُمُونَ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَيَرْمُونَهُ بِمَا اللهُ – تَعَالَى – قَدْ نَزَّهَهُ عَنْهُ تَمْوِيهًا عَلَى الرِّعَاءِ وَالسَّفِلِ، أَنَّ أَخْبَارَهُ لَا تَثْبُتُ بِهَا الْحُجَّةُ، **وَإِمَّا خَارِجِيٌّ** يَرَى السَّيْفَ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يَرَى طَاعَةَ خَلِيفَةٍ، وَلَا إِمَامٍ إِذَا سَمِعَ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ مَذْهَبِهِمُ الَّذِي هُوَ ضَلَالٌ، لَمْ يَجِدْ حِيلَةً فِي دَفْعِ أَخْبَارِهِ بِحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ كَانَ مَفْزَعُهُ الْوَقِيعَةَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، **أَوْ قَدَرِيٌّ** اعْتَزَلَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ، وَكَفَّرَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْأَقْدَارَ الْمَاضِيَةَ الَّتِي قَدَّرَهَا اللهُ – تَعَالَى – وَقَضَاهَا قَبْلَ كَسْبِ الْعِبَادِ لَهَا، إِذَا نَظَرَ إِلَى أَخْبَارِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّتِي قَدْ رَوَاهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ لَمْ يَجِدْ بِحُجَّةٍ يُرِيدُ صِحَّةَ مَقَالَتِهِ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ وَشِرْكٌ، كَانَتْ حُجَّتُهُ عِنْدَ نَفْسِهِ أَنَّ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهَا، **أَوْ جَاهِلٌ** يَتَعَاطَى الْفِقْهَ وَيَطْلُبُهُ مِنْ غَيْرِ مَظَانِّهِ إِذَا سَمِعَ أَخْبَارَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا يُخَالِفُ مَذْهَبَ مَنْ قَدِ اجْتَبَى مَذْهَبَهُ، وَأَخْبَارَهُ تَقْلِيدًا بِلَا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ تكَلَّمَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ، وَدَفَعَ أَخْبَارَهُ الَّتِي تُخَالِفُ مَذْهَبَهُ، وَيَحْتَجُّ بِأَخْبَارِهِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ إِذَا كَانَتْ أَخْبَارُهُ مُوَافِقَةً لِمَذْهَبِهِ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ هَذِهِ الْفِرَقِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْبَارًا لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهَا أَنَا ذَاكِرٌ بَعْضَهَا بِمَشِيئَةِ اللهِ ﷻ"(2).

وكذا من يطعن في صحيح البخاري أحد هذه الأصناف، إما مبتدع، وإما حاقد، وإما جاهل، ويمكن تقسيمهم قسمين:

**القسم الأول: الطاعنون قديماً**، أمثال: الرافضة،

(2) المستدرك على الصحيحين، الحاكم، (3/ 586).

والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والزنادقة .

**القسم الثاني**: **الطاعنون حديثاً**، أمثال: القرآنيين، والعقلانيين، والرافضة المعاصرين، والحداثيين، والمستشرقين؛ لذا جاء المبحث في مطلبين:

**المطلب الأول: الطاعنون قديماً**:

ظهر الطعن في صحيح البخاري، منذ أن بزغت شمسه، ولاح نجمه، مبيناً الأحاديث الصحيحة التي هي أصل اعتقاد أهل السنة، وكانت هذه الأحاديث رداً على أهل البدع والأهواء، فصارت كأنها حرب عليهم؛ لذا عملوا جاهدين على النيل من هذا الصحيح، وأمثال هؤلاء ينسلكون في أحد هذه الطوائف.

**(1) الروافض**. شغبت على السنة النبوية المطهرة، وتلاعبت بنصوصها، رغم أنهم لم يقبلوا من سنة النبي ﷺ إلا القليل، إلا أنهم تلاعبوا بالنصوص؛ لذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنهم -الروافض- من أجهل الطوائف بالمنقول والمعقول"[(3)]، ويقصد بـ "المنقول": ما تتناقله ألسنة المسلمين فقهاء ومحدثين من نصوص القرآن والسنة، وسبب انتقادهم لصحيح البخاري – حسب زعمهم – أنَّه لم ينقل الأحاديث عن أئمة الشيعة وأبنائهم في صحيحه، مع أنه عاصر على الأقل اثنين منهم كالإمام الهادي، والإمام الحسن العسكريّ، إلاّ إنه ذكر بعض الأحاديث عن أمير المؤمنين والإمام الحسن المجتبى والإمام الباقر[(4)]، قال جعفر السبحاني: "إنَّ البخاري وإن ذكر شيئاً من فضائل علي وأهل بيته إلا أنَّ قلمه يرتعش عنما يصل إلى فضائلهم، فيعبث بالحديث مهما أمكن"[(5)]، قال السيوطي فيهم: "وأصل هذا الرأي الفاسد أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن"[(6)].

**(2) الخوارج**. أنكروا من السنة النبوية ما يخالف عقيدتهم، وخالفوا جماعة المسلمين، ووظفوا النصوص، فأدى بهم التوظيف إلى تكفير الأمة بأنواع من الكفر؛ فجمهرتهم يرون أن دار مخالفيهم دار حرب، يقتل فيها النساء والأطفال، وأن جميع المسلمين كفار مثل كفار العرب، لا يقبل منهم إلا الإسلام، أو القتل[(7)]، فأنكروا الرجم في الزاني المحصن[(8)]؛ لأنه ليس في القرآن، رغم ثبوته في صحيح البخاري[(9)]، وأقاموا حد السرقة، ولم

(3) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، (4/ 68).

(4) دراسات في الحديث والمحدّثين، الحسني، (ص 124).

(5) القول الصراح في البخاري، شيخ الشريعة الأصبهاني، (ص. ب)، ط: شبكة الفكر للكتب الإلكترونية.

(6) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، السيوطي، (ص3).

(7) مقالات الإسلاميين، الأشعري، (2/ 126 – 128)، والفصل، ابن حزم، (4/ 153)، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية، (3/ 355).

(8) شرح أصول السنة، أحمد، (2/ 6).

(9) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رجم الزاني المحصن، (6/ 2498) رقم (6428)، وفي باب الاعتراف يالزنا، (6/

يلتزموا ما ورد في السنة... إلى غير ذلك من أنواع الضلال، والزيغ الذي وقعوا فيه في أصول الدين، وفي أحكام الشريعة بسبب أنهم حرفوا السنة النبوية المطهرة(10).

**(3) المرجئة**. عندهم أن المعاصي لا تضر، فالزاني، والسارق، وشارب الخمر عندهم كامل الإيمان، ليس عنده نقص، وهذا ضلال بين(11)؛ لذا فقد طعنوا في أحاديث البخاري التي لا تتفق مع ما ذهبوا إليه، مثل حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)(12).

**(4) المعتزلة**. الذين استعملوا العقل في رد أحاديث الصحيح، ولا يحتجون بخبر الآحاد؛ لأنه قد يتعمد فيه الكذب، ويقع فيه السهو والنسيان والتغيير والتبديل(13).

ومن الأحاديث التي أنكروها في صحيح البخاري أحاديث الرؤية لا لضعف سندها، بل لمخالفتها مذهبهم في إنكار الرؤية، مع أنها متواترة، ومنها: حديث جرير بن عبد الله قال : ( كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ قَرَأَ جَرِيرٌ: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [طه: ١٣٠](14).

وهكذا بدأت مسيرة التلاعب بنصوص السنة، وعلى ما ثبت في صحيح البخاري خاصة، ثم تلقفها منهم كل من ضل بعدهم، وسار على ضلالهم الفرق والطوائف الضالة عن منهج أهل الحق، ثم استمرت مسيرة الضلال يسلمها ضال إلى ضال، ويأخذها ضال

2503) رقم (6441)، وباب رجم الحبلى بالزنا إذا أحصنت، (6/ 2503) رقم (6442).

(10) ينظر: أصول الدين، الغزنوي، (ص19)، ومقالات الإسلاميين، الأشعري، (2/ 27).

(11) شرح العقيدة الواسطية، الغنيمان، (8/ 26)، وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، (2/ 181).

(12) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، (1/ 12) رقم (9)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، (1/ 46) رقم (62)، وانظر: معالم السنن (4/ 312).

(13) انظر: فضل الاعتزال، أبو القاسم البلخي، (ص195).

(14) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، (1/ 203) برقم (529)، وفي باب فضل صلاة الفجر، (1/ 29) رقم (547)، وفي كتاب التفسير، باب (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب)، (4/ 1836) رقم (570)، وفي باب قول الله – تعالى –: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)، (6/ 2703) رقم (6997)، ومسلم كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليها، (1/ 439) رقم (633).

عـن ضـال، وقـد افترقـوا في ضـلالهم إلى مـذاهب وطوائف[15].

**المطلب الثاني: الطاعنون حديثاً.**

تبـع الطـاعنين القـدامى بعـض أهـل العـصور المتأخرة، فصاروا يرددون ما قاله القـدامى مـع تغيير في أسلوب النقد يتواكب مع أهل عصرهم.

**(1) المستـشـرقون.** وعـلى رأسـهم أسـتاذهم، وأستاذ المستغربين من المسلمين (جولد تـسيهر)، الـذي ألف كتاباً قبل مائة عام بعنوان (دراسات إسلامية) صار مصدراً لكل من أتى بعده في الطعن في الإسـلام، وسـنة الرسول ﷺ خاصة. وبعده جاء (شاخت) [16] وغيره..، وليس بمستغرب على هؤلاء، ولا حاجة بنـا إلى ذكـرهم هنا، لولا أنهـم صـاروا مدرسـة لكـل طـاعن في الـسنة النبوية الشـريفة[17]، وللأسف أسسوا مـدارس تتـبعهم في ديار المسلمين، فظهر من يتبنى أفكـارهم، بـل ويزيـد عليهم في التحريف والتزييف والتوظيف لهواه وفق فكره الضال، فتلاعبوا بالنصوص النبوية، وحاولوا توظيفهـا وفق مفاهيم توافق عقائـد خاطئـة، أو أفكـار ضـالة، أو مذهبية مقيتة، بل حاولوا تكييف النصوص لتنسجم مع العلـوم العـصـرية التـي لا زالـت في نطـاق التجربـة والاختبار[18]، فقد طعنـوا في أحاديـث البخـاري التـي تتكلم على الخوارج والقدرية، وعن أسماء مـدن لم تكـن بعد في حياة النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشـدين الأربعـة، وعن الخلافة الأموية والعباسية، وعن المعجزات النبوية، كل هذه الأحاديث رفضت من المستشـرقين؛ لأن النبـي بزعمهم لا يمكن أن يقول مثل تلك الأحاديث، والنبـي لم يصدر عنه أية معجزات مادية[19].

**(2) العلمانيون.** تلاميذ المستشـرقين، فقد تشبعوا بأفكارهم، وصاروا يرددونها بدون تمحيص. وخطـرُ مـن يتحدث باسم الإسلام أشدُّ من خطـر غـيره، حيـث يـبرز للناس في شعار الواعظين، فقد طعنـوا في بعـض أحاديـث البخاري بالعقل حيناً، وبدعوى معارضة القوانين الدوليـة حيناً آخر، وبدعوى خافتة مثل حديث "رهن الدرع"[20]،

(15) ينظر: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، أ.د. محمـود محمـد مزروعة، (ص: 34 – 45) بتصرف واختصار.

(16) وله كتاب أصول الفقه الإسلامي، من منشورات دار الكتـاب اللبناني.

(17) ينظر: مقال: الطاعنون في السنة، للشيخ عبد الرحمن المحمـود، على شبكة المعلومات العالمية:
https://ar.islamway.net/article/

(18) ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسـلام منها، د. غالب بن علي عواجي" (3/ 1266).

(19) ينظر: دراسـات محمديـة، إجنـاتس جولدتـسيهر، (ص: 500، 508–509)، وأصول الفقه، شاخت، (ص: 64).

(20) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، بـاب مـا قيـل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب ... (3/ 1068) رقم (2759) وفي كتاب المغازي، باب وفـاة النبـي ﷺ (4/ 1620) رقـم (4197)،

وحاولوا التشكيك في الرواية سنداً ومتناً[21].

**(3) القرآنيون.** أنكَروا السُّنّة بالكليّة، وردّوا كلّ ما جاءهم من الأحاديث النبويّة، وأعلنوا أنهم رمَوا بها ظِهريّاً، وأفرَطوا بأن تَجرّأ بعضُهم على التهكُّم بها، واتخاذِها سُخريّاً[22].

فقد طعنوا في أحاديث الشفاعة بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تثبت بها العقائد، وأنها على فرض صحتها محمولة على رفع الدرجات وزيادة الثواب[23].

**(4) العقلانيون.** إن هؤلاء حاولوا في بعض الأحيان تقديم الإسلام بصورة لا تصطدم مع العقل من وجهة نظرهم، أو تطهير الإسلام مما يظنون أنه متعارض، حتى قال الشيخ محمد عبده: "أحب إلى أن أكذب البخاري من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ أنه سحر"[24]!!!، فكانوا كالدبة التي قتلت صاحبها بدون أن تشعر.

**(5) الرافضة المعاصرون.** وإن كانوا أسبق من المستشرقين المعاصرين في الطعن في السنة، إلا أن شبهاتهم المعاصرة لم تخرج عما سنّه لهم جولدتسيهر اليهودي ورفقاء طريقه، وللرافضة المعاصرين مؤلفات في الطعن في صحيح البخاري، ومنها على سبيل المثال ما كتبه فقيه الطائفة شيخ الشريعة الأصبهاني (1266-1339هـ) بعنوان (القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع)[25].

**(6) الحداثيون.** إن بعضهم لا يتوقف ليلاً ولا نهاراً عن الطعن في السنة عامة أو في صحيح البخاري خاصة[26]، والذين شنوا هجمات عديدة على البخاري خاصة، والسنة بعامة، بلغت بهم الوقاحة أن كتب أحدهم واصفاً أحاديث أبي هريرة ﷺ في صحيح البخاري ومسلم بأنها: "غريبة خالية من كل مضمون فكري أو علمي أو اجتماعي أو ديني، وليس فيها سنة ولا تشريع، ولا شيء يفيد المسلمين في دينهم ودنياهم"[27].

---

ومسلم كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر، (3/ 1225)رقم (1603)، من حديث عائشة أم المؤمنين.

(21) انظر: مقالا لإبراهيم عيسى جريدة الدستور بتاريخ 27/ 9/ 2006 بعنوان: "درع النبي" إثبات الشفاعة لصاحب المقام المحمود (1/ 19)، وانظر: مقالا لخالد صلاح في جريدة المصري اليوم بتاريخ 2/ 10/ 2006م.

(22) القرآنيون، نشأهم – عقائدهم – أدلتهم، علي محمد زينو، (ص: 13).

(23) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، دكتور خادم حسين بخش، (ص343).

(24) تفسير جزء عم، محمد عبده، (ص138، 139).

(25) من منشورات مؤسسة الإمام الصادق، 1422هـ.

(26) الإسلام الذي يريده الغرب، د. صالح كساب الغامدي، (ص139).

(27) تدوين السنة، الريس، (ص274).

قال الطحان: "والشيء الذي يلفت النظر أن مجلة العربي نشرت مرارا للدكتور أحمد عبد المنعم، وغيره مقالات في الطعن بالسنة والحديث النبوي الشريف، والتشكيك في نسبته إلى رسول الله ﷺ حتى إن الطعن نال الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري، وذلك بأسلوب حقير واضح الحقارة ليس فيه أثر من علم ولا دين، وبشكل لا تحسد عليه مجلة العربي ولا تُشكر.. فيجب التنبه إلى تلك الأقلام الأثيمة في تلك المجلة"[28].

**(7) بعض الكُتاب المسلمين المعاصرين.**

انخدعوا بما كتب المستشرقون وغيرهم، والسبب في ذلك كما يقول الدكتور مصطفى السباعى – رحمه الله تعالى –: "....ومن المؤسف أن يسير وراء أعداء الإسلام في الحاضر فئة ممن لا نشك في صدق إسلامهم من العلماء والكتاب، ولكنهم منخدعون بمظهر التحقيق العلمي الكاذب الذى يلبسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين والمؤرخين والغربيين عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هم – وهم مسلمون – ينتهون إلى الغاية التي يسعى إليها أولئك – وهم يهود أو مسيحيون أو استعماريون – من إشاعة الشك والريبة في الإسلام وحملته، من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقى أعداء الإسلام وبعض أبنائه على صعيد واحد لا يشرف هؤلاء ولا أولئك، لا في ميدان العلم، ولا في سجل التاريخ، ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين، لا يوقعهم في الفخ الذي نصبه لهم هؤلاء إلا أحد أربعة أمور غالباً:

(1) إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

(2) وإما انخداعهم بالأسلوب العلمي "المزعوم" الذي يدعيه أولئك الخصوم.

(3) وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون.

(4) وإما وقوعهم تحت تأثير "أهواء" و "انحرافات" فكرية، لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاتبين بتلقف آرائهم الفاسدة ومبادئ مذاهبهم الباطلة وترديدها كالببغاء، متوهمين أن ذلك فيه عز للإسلام والمسلمين، فأضروا بأنفسهم وبغيرهم، وشغبوا على دينهم، وأحدثوا بلبلة فكرية، حار فيها العوام وأنصاف المتعلمين"[29].

---

(28) حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، الطحان، (ص: 51).

(29) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، (ص 3، 4)،

ويضيف فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الموجود عبد اللطيف عاملاً خامساً، وهو:

(5) جهلهم بالسنة النبوية وعلومها، وإن كان بعضهم برز في تخصصه ومجاله العلمى الدقيق، وهؤلاء هم أدعياء العلم بالسنة النبوية الذين قرؤوا فيها قراءات عابرة لا تنهض من كبوة، أو تبعث من رقدة، فعرفوا منها القشر دون اللباب، وخيل إليهم أنهم أعلم الخلق في هذا الباب، وليس بالضرورة أن يكون أدعياء العلم بالسنة أتباعاً لواحد من هذه المذاهب الهدامة، أو لبعضها في كل أصولها العقائدية؛ لأنهم قوم نشهد لهم بقوة الدين وتمام الفضل، لكنهم – فيما نراه – قلدوا غيرهم في بعض أفكارهم المنحرفة من غير تروٍ، أو تعمق، وإن غالوا في اعتزازهم بآرائهم، وسفهوا عقول مخالفيهم، وحملوهم عليها بقوة اللهجة والأسلوب، وهكذا فإن هذه الفرق والطوائف وأصحاب هذه التوجهات حاولت تشكيك المسلمين في صحة ما جاء عن نبيهم، من خلال التشكيك في المصادر التي اعتنت بالسنة النبوية[30].

هذه بعض الفرق التي طعنت في السنة عموماً وفي صحيح البخاري خصوصاً، وتلكم دوافعهم.

* * *

**المبحث الثاني:**

**أسباب الطعن في صحيح البخاري**

في هذا المبحث أذكر أهم أسباب ودوافع الطعن في صحيح البخاري، والتي من أهمها عدم التخصص، وحب الظهور، والجهل بمكانة البخاري وجامعه، وبعضهم طعن في بعض أحاديث صحيح البخاري ظاناً أنه سيدافع عن الإسلام، ويقدمه للغرب بصورة مشرفة، فأضر من حيث أراد النفع.

وإليك أهم الأسباب التي كانت وراء الطعن في صحيح البخاري:

**(1) الجهل وعدم التخصص، مع حب الشهرة.**

من المعلوم أن من جهل شيئاً عاداه، وصار أسيراً وعبداً لفكر غيره، يلقن الشيء فيتلقنه، فترى بعض هؤلاء يردد ما يسمعه من أعداء الإسلام، ويطعن في صحيح البخاري بأدلة واهية، كتشكيكهم في وجود كتاب صحيح البخاري[31]، حتى إن أحدهم ذكر أن مؤلف صحيح البخاري، ليس هو البخاري! بل شخصٌ آخر هو: "جمعة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"!، وذلك أنه وجد على غلاف صحيح الإمام البخاري

وانظر: دفاع عن السنة، أبو شهبة، (ص 372)، وقصة الهجوم على السنة، على السالوس، (ص 35-37)، وكشف شبهات أعداء الإسلام، شحاتة صقر، (ص126).

(30) السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، أ.د. عبد الموجود، (ص126).

(31) فديو منشور على هذا الموقع.
https://genosse.su/watch/_ZhbEKUvvIQ

العبارة التالية: "جمعه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، فقرأها "جمعة" بالتاء المربوطة مع أنها بالهاء، ولم يعرف أن أبا عبد الله إنما هي كنية الإمام البخاري![32]، وهذا يدل على جهل مركب، سببه عدم التمحيص أو البحث والتنقيب، والغرض فقط التشغيب، وقد قال الشاطبي في مثل هذا الشأن وعن صنيع المبتدعة: "..وكثيراً ما تجد أهل البدع والضلالة يستدلون بالكتاب والسنة يحملونها مذاهبهم، ويغبرون بمشتبهاتها على العامة، ويظنون أنهم على شيء، فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل"ا.هـ[33].

وبعض ما يظهر في صورة العلم هو في الحقيقة جهلاً يؤيد ذلك ما رواه بُريدة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: (**إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلاً، وَإِنَّ مِنَ الشِعْرِ حُكْمًا، وَإِنَّ مِنَ الْقَوْلِ عِيَالاً**)[34]؛ لكونه علماً مذموماً، والجهلُ به خيرٌ منه، وقيل في معناه: أن يتكلف العالم القول فيما لا يعلمه فيجهله ذلك. انتهى[35].

ومن الملاحظ على معظم الطاعنين في صحيح البخاري: أنهم ليسوا من أهل التخصص، بل إن بعضهم لم يخض غمار العلم الشرعي أصلاً.

لذا تجد الفجوة واضحة لدى هؤلاء حين يناقشون في أبجديات علم الحديث، وغاب عنهم أن هذا العلم مبني على أسس وقواعد، وهؤلاء كثر في هذا العصر، يقول الشيخ أحمد شاكر: "ومن أعجب ما رأيت من سخافاتهم وجرأتهم أن يكتب طبيب في إحدى المجلات الطبية، فلا يرى إلا أن هذا الحديث لم يعجبه، وأنه ينافي علمه، وأنه رواه مؤلف اسمه البخاري، فلا يجد مجالاً إلا الطعن في هذا البخاري، ورميه بالافتراء والكذب على رسول الله ﷺ؛ وهو لا يعرف عن البخاري هذا شيئًا، بل لا أظنه يعرف اسمه ولا عصره ولا كتابه، إلا أنه روى شيئًا يراه هو بعلمه الواسع غير صحيح، فافترى عليه ما شاء، مما سيحاسب عليه بين يدي الله

(32) http://yasaloonak.net/

(33) الموافقات، الشاطبي، (3/ 72).

(34) أخرجه أبو داود كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر، (7/ 359) رقم (5012)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: 364) رقم(613)، وضعفه الألباني في مشكاة المصابيح (3/ 1354) رقم (4804)، ولفظ: (إن من البيان سحرا) جاء في حديث عمار في صحيح مسلم، أبواب الجمعة، باب إطالة الصلاة وقصر الخطبة، (3/ 12) رقم(1964)، ولفظ: (ومن الشعر حكمة) جاء من حديث أبي بن كعب في صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، (5/ 2276) رقم(5793).

(35) عون المعبود، العظيم آبادي، (13/ 241)، وشرح السنة، البغوي، (12/ 365).

حسابًا عسيرًا، ولم يكن هؤلاء المعترضون المجترئون أول من تكلم في هذا، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون، ولكن أولئك كانوا أكثر أدبًا من هؤلاء"[36]، وهذا يدل على مدى التخبط، وعدم الفهم لصنيع الإمام البخاري.

وبعض هؤلاء يجمع مع عدم التخصص حب الظهور والشهرة، ولو بالطعن في صحيح البخاري، وقد حصل لبعضهم ما تمنى، فصار في عداد المشهورين بالطعن في السنة عموماً وفي صحيح البخاري خصوصاً؛ ولك أن تتخيل أن أحدهم يصف صحيح البخاري بالمسخرة[37]، ويصفه مرة أخرى بأنه "فضيحة"، وفى مرة ثالثة تهكم عليه، قائلا: "هو البخارى ماسك الأمن القومى"[38]، فهذا الذي خفيت عليه مكانة صحيح البخاري، أراد فقط أن يشتهر، ولو بالقدح في صحيح البخاري، كالذي بال في بئر زمزم؛ ليشتهر أمره، ولو بسب الناس إياه.

**(2) النيل من الإسلام**. من المعلوم أن السنة تعرضت لحملات مغرضة، إما بالطعن في أحاديثها حيناً، أو بالطعن في رجال الحديث حيناً آخر، ثم جاء الطعن في مؤلفاتها، محاولين النيل من القمة حتى تهون باقي المؤلفات، فصوبوا سهامهم نحو صحيح البخاري، واتخذوه غرضاً وهدفاً للطعن؛ لأنهم يعلمون أن إسقاط الثقة بصحيح البخاري إسقاط لجملة من الأحكام الشرعية، وإسقاط هذا السفر العظيم؛ ليكون مقدمة لإسقاط ما عداه.

يقول الدكتور السباعي: "منذ أن انتهت الحروب الصليبية بالفشل من الناحية العسكرية والسياسية، لم ينقطع تفكير الغرب في الانتقام من الإسلام وأهله بطرق أخرى، فكانت الطريقة الأولى هي دراسة الإسلام ونقده"[39]، وللأسف وجدوا بغيتهم من بعض من أبهرته الحضارة الغربية، وصار غريباً عن دينه وبلده، فلا هو مسلم متمسك بدينه وسنة نبيه، ولا هو غربي أفاد من الحضارة؛ لذا راح يطعن في مصادر الشريعة الإسلامية.

**(3) نصرة المذهب العقدي**. ردت بعض الفرق جملةً من أحاديث صحيح البخاري التي تتعارض مع أصولهم مثل أحاديث الشفاعة والصفات والقدر، مع أن بعض هذه الأحاديث لم ينفرد بروايته البخاري، وبعضها بلغ درجة التواتر، ولكنه التعصب البغيض الذي يعمي ويصم عن الحق، وقد صرح بذلك أحدهم قائلاً: "ونخصّ الصحيحين بالبحث؛ لأنّه إذا سقط ما قيل في

(36) 2/ 229 حديث رقم (7141) من تحقيق المسند.

(37) https://mz-mz.net/343922/
خبر منشور بعنوان شيخ أزهري: صحيح البخاري مسخرة والرسول حاول الانتحار مرتين – فيديو نشر في السبت، 9 أغسطس 2014م على جريدة مزمز.

(38) https://www.almasryalyoum.com/news/details/624542

(39) السنة ومكانتها، السباعي، (1/ 21).

حقّها سقط ما قيل في حق غيرهما بالأولوية"[40]، وهذا من أسلحة الماكرين الطاعنين، يقول ابن القيم: "وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر الطوائف أهل البدع، إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله؛ حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذى فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت اليه، ولا يرفع هؤلاء به رأساً"[41]، وللأسف لم يقتصر الأمر على هذه الفرق القديمة، بل صار أصحاب كل حزب يريدون إسقاط كل حديث يصطدم مع فكرتهم، أو أحد مبادئهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

**(4) تنقية التراث، وتقديم الإسلام بصورة لا تصطدم بتعاليم الغرب.** حاول بعضهم باسم الدفع عن الإسلام أن يقدم الإسلام للغرب بصورة لا تصطدم مع تعاليمه وقوانينه، مثل هذه الشعارات البراقة الخداعة التي ظهرت في ثوب حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وكأن الأحاديث التي في صحيح البخاري جاءت لتسلب هذه الحقوق، ولو رجع هؤلاء إلى المتخصصين لزالت شبهاتهم، ولطلع لهم نور الصباح، وظهر لهم الحق ولاح، وانطفأت كل الأنوار الخافتة المصطنعة، وبددها نور الله، فقد انخدعوا كما قال الدكتور السباعي بالقوة المادية والعلمية التي وصل إليها الغَرْبِيُّونَ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أدخلت في نفوس علمائهم ومؤرخيهم وَكُتَّابِهِمْ قدراً كبيراً من الغرور حتى اعتقدوا أن الغَرْبِيِّينَ أصل جميع الحضارات في التاريخ – ما عدا المصرية – وأن العقلية الغربية هي العقلية الدقيقة التأمل التي تستطيع أن تفكر تفكيراً منطقياً سليماً، أما غيرهم من الشعوب – وخاصة الإسلامية – فإن عقليتهم بسيطة ساذجة"[42].

وبعضهم رد أحاديث صحيح البخاري بحجة أنها تصطدم مع العقل؛ كبعض رموز المدارس العقلية، وهؤلاء يختلفون عن سابقيهم في أن الطعن كان موجهاً لبعض النصوص، وليس لكل النصوص، ولم يكن الغرض من وجهة نظرهم هدم الإسلام، وإنما الهدف تنقية التراث، ولو بالطعن في أصح الكتب، حتى إن أحد من أراد تنقية التراث قال: "أحب إلي أن أكذب البخاري من أن أنسب إلى رسول الله ﷺ أنه سحر"[43]!!!، وقال أحدهم: "إنه لا بد من إعادة النظر في أحاديث الفتن.. من الناحية العقلية"[44]، ولم يدرك هؤلاء أن العقل له

(40) http://www.hodaalquran.com/rbook.php?id=879&mn=1

(41) الروح، ابن القيم، (ص63).

(42) السنة ومكانتها، السباعي، (1/ 22).

(43) تفسير جزء عم، الشيخ محمد عبده، (ص138 – 139).

(44) كيف نتعامل مع القرآن، الشيخ الغزالي، (ص114 – 115).

حدوده، وأن النص لا حدود له؛ إذ الله خالق العقل، فلا يحق لأحد مخلوقات الله أن يعترض على شرع الله.

وبهذه الأمور ركبوا خلطة جديدة يكوّنون منها مفاهيم تدافع عن الإسلام بزعمهم، فكانوا بهذا كالدبة التي قتلت صاحبها؛ لأنها تحبه.

هذه أهم أسباب الطعن في صحيح البخاري، والتي تدور في فلك الابتعاد عن الشرع أصلاً، أو عدم التخصص، وعدم العلم، وهذا الطعن أوقعهم مخالفات وأخطاء منهجيه، تظهر في المبحث القادم.

* * *

## المبحث الثالث:

## الأخطاء المنهجية للطاعنين في صحيح البخاري

وقع الطاعنون في صحيح البخاري في أخطاء، أو مغالطات عديدة منها ما يتعلق بالتاريخ، ومنها ما يتعلق بالسند أو المتن، ومنها ما يتعلق بكليهما، ومنها ما يتعلق بشخص البخاري نفسه، وهي على النحو التالي:

### المطلب الأول: الأخطاء المنهجية للطعن في البخاري نفسه.

ذكرت من قبل أن أحد أهم أسباب الطعن في صحيح البخاري عدم التخصص، أو الجهل بهذا العلم؛ لذا حينما حاولوا الطعن في شخص وقعوا في عدة أخطاء منها:

**(1) عدم الدقة والتحري**. فقد حاولوا إثبات أن البخاري فارسي، ووضع الأحاديث لهدم الإسلام، انتقاماً لقضاء الإسلام على الإمبراطورية الفارسية[45].

وهذا يظهر عدم معرفتهم بشخصية الإمام البخاري من جهة، ومن جهة أخرى عدم محاولتهم نيل شرف البحث المجرد والتحري الشريف، بل ولم يحاولوا التعرف على نسبه، يظهر ذلك من خلال قولهم: إن البخاري فارسي، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه من بلاد بخارى على نهر جيحون من بلاد ما وراء النهر، وبخارى الآن من بلاد جمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطى، دخل أهل بخارى الإسلام بعد أن فتحها يزيد بن معاوية (61هـ) وبذلوا الكثير لنصرته، وكان منها كثير من أئمة الإسلام[46].

واعتراضهم على البخاري بأنه غير عربي إنما هو اعتراض القوميين، والعربية ليست عروقاً، فكل من نطق بالعربية عربي، ثم إن البخاري من مجتمع يتكلم العربية، ويعتنق الإسلام، فما وجه الاعتراض عليه؟، وأما قولهم: "إنه وضع أحاديث"، فلا يمكن لأحد أن يضع حديثاً واحداً إلا وعلماء الإسلام يجرحونه، ولا يقبلون منه شيئاً، فأحاديث رسول الله ﷺ يعرفها علماء الحديث،

(45) دفع الشبهات عن السنة النبوية، عبدالمهدي عبدالقادر، (ص 239).

(46) المصدر السابق، (ص 240).

ويعلمون مخارجها، ولا يمكن وضع حديث واحد لا يعرفونه، ويبينون حاله.

وأما قولهم: "وضع الأحاديث انتقاماً لقضاء الإسلام على الإمبراطورية الفارسية". فالإسلام لم يقض على إمبراطوريات، وإنما أسلم أهلها مختارين، ولهم أموالهم وديارهم، ولا زالت بلاد فارس لأهلها، بثرائها وخيراتها، ولا زالت مصر لأصحابها، وحكامها منها، وهكذا يتضح أن شبهتهم هذه لا أصل لها، وإنما هي محض مغالطات[47]، ولكنه الحقد والحسد على الإمام البخاري الذي كشف زيفهم وجهلهم.

**(2) الخطأ في فهم عبارات الجرح والتعديل**. كثيراً ما يحدث خلط لدى هؤلاء في فهم عبارات الأئمة، والسبب كما أسلفت الجهل بهذا العلم الشريف، فيستغلون بعض العبارات التي لم يحسنوا فهمها فرصة للطعن في البخاري، وقد حاولوا أن يتهموا الإمام البخاري بالتدليس، يقول حسين غيب غلامي: "شخصية محمد بن إسماعيل البخاري من وجهة نظر رجالية هناك توثيقات كثيرة له، كما ذُكر اسمه في طبقات المدلسين، وتدليسه ورد على لسان جماعة من المحدثين، منهم ابن حجر في (طبقات المدلسين)، و(تبيين أسماء المدلسين) لسبط ابن العجمي، طبع في كراس، ذكر فيه محمد بن إسماعيل البخاري وجماعة من مشايخه، وبالطبع هذا بحث رجالي في أن تدليس الأئمة مضر أم لا؟، فيناقش في محله"[48].

وإليك ما ذكره الحافظ ابن حجر عند كلامه عن شيخ الإسلام البخاري: "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الإمام، وصفه بذلك أبو عبد الله بن منده في كلام له، فقال فيه: أخرج البخاري قال فلان، وقال لنا فلان، وهو تدليس، ولم يوافق ابن منده على ذلك، والذي يظهر أنه يقول فيما لم يسمع وفيما سمع؛ لكن لا يكون على شرطه أو موقوفاً: قال لي أو قال لنا. وقد عرفت ذلك بالاستقراء من صنيعه"[49].

وإليك ترجمة البخاري في تبيين أسماء المدلسين: "محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة شيخ الإسلام البخاري، ذكر ابن منده أبو عبد الله في جزء له في شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس، قال وكذلك مسلم أخرجه على هذا انتهى كلامه. قال شيخنا في شرح الألفية: ولم يوافق عليه، وقال في النكت له على ابن الصلاح: وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحد فيما

(47) السابق (ص236 – 239) بتصرف واختصار.

(48) البخاري وصحيحه، حسين غلام، (ص21).

(49) طبقات المدلسين، ابن حجر، (ص24) رقم(23).

علمته، والدليل على بطلان كلامه أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك، ولم يقل مسلم في صحيحه بعد المقدمة عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فذلك يدلك على توهين كلام ابن منده، لكن سيأتي في النوع الحادي عشر ما يدلك على أن البخاري قد ذكر الشيء عن بعض شيوخه، ويكون بينهما واسطة انتهى. وقد أجاب شيخنا عن هذا في النكت على ابن الصلاح في النوع الحادي عشر وقد نقل شيخنا قبل القراءة على الشيخ عن أبي الحسن بن القطان في تدليس الشيوخ أنه قال: "وأما البخاري فذاك عنه باطل"[50].

فالإمامان ابن حجر، وسبط بن العجمي – بعد أن ذكرا كلام الحافظ ابن منده – شرعا في الجواب عن هذه التهمة، ولم يقرا ابن منده عليها كما رأينا.

وإليك أيضاً توجيهاً آخر لكلام ابن منده قال ابن حجر: "والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس؛ لأنه يورده بالصيغة المحتملة، ويوجد بينه وبينه واسطة، وهذا هو التدليس بعينه، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنعنة"[51]، إذاً فابن منده لا يقصد أن البخاري مدلس، وإنما قصد أن صورة بعض المعلقات صورة التدليس، هذا غاية ما عناه ابن منده، فلم يقل أحد من المحدثين: إن مجرد استعمال الراوي للفظة "قال" فيما لم يسمعه من شيخه يعد تدليساً.

فهؤلاء المغالطون لا يخلو حالهم من أحد أمرين: إما الجهل بشخصية الإمام البخاري، وبكتابه، ولا يحق للجاهل أن يناظر فيما يجهل، وإما أن يكون قصدهم قلب الحقائق، والاعتراض من أجل التشغيب، وهذا الأمر ينكشف بطلانه بنظرة سريعة في كتب الحديث والتاريخ والأنساب، إذ الحق أبلج والباطل لجلج، فكيف يغلب الباطل اللجلج الحق الأبلج.

**المطلب الثاني: الأخطاء المنهجية للطعن في كتاب صحيح البخاري.**

كما وقع هؤلاء في أخطاء عند تناولهم لشخصية الإمام البخاري، فقد وقعوا في أخطاء أكبر وأفحش عند تناولهم لصحيح البخاري، منها:

**(1) الاعتماد على مصادر غير أصلية.** مثل كتب التاريخ، والأدب، والوعظ والرقائق، وغيرها في النقل منها، وجعلها مصادر أصلية، فجعلوها وجهتهم عند النقل، ومعتمدهم في الطعن، فقد طعن أحدهم في حافظ الصحابة وراويتهم، وأكثر صحابي روى له الإمام البخاري أبي هريرة ﷺ، معتمدين على مصادر لا يلتفت إليها أصحاب الحديث، فقد ألف أبو رية كتاباً أسماه

---

(50) التبيين لأسماء المدلسين، سبط ابن العجمي، (ص174)، رقم(64).

(51) فتح الباري، ابن حجر، (10/ 53).

شيخ المضيرة[52] أبو هريرة، ونقل عن الثعالبي قوله: "وكان يعجبه المضيرة جداً، فيأكل مع معاوية ﷺ، فإذا حضرت الصلاة صلى خلف علي ﷺ فإذا قيل له في ذلك قال: مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف على أفضل، وكان يقال له شيخ المضيرة"[53]. فهذه هي القصة التي بنى عليها الكاتب محمود أبو رية تسمية كتابه "شيخ المضيرة أبو هريرة" هذه القصة لا يصدقها عاقل، والأحداث التاريخية تكذبها، بل والمنهج الحديثي يدحضها.

يقول الدكتور أبو شهبة: "وكيف يصح هذا في العقول، وعلي ﷺ كان بالعراق، ومعاوية ﷺ كان بالشام، وأبو هريرة ﷺ كان بالحجاز؛ إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين في عهد عمر ﷺ لم يفارق الحجاز...اللهم إلا إذا كان المؤلف يرى أن أبا هريرة ﷺ أعطي بساط سليمان عليه السلام أو كانت تطوى له الأرض طياً"!![54].

أقول: وهذه القصة لا أصل لها، فليس لها إسناد يذكر، فلم يورد المؤلف لها سنداً، بل لم يوردها الطاعنون قديماً، فأمثالها يطوى ولا يروى، ومتى نعتمد في مثل هذه الأخبار على كتب الأدب، وهي مليئة بالغث والثمين؟!، ولكنه البحث والتنقيب من أجل الوصول إلى طعن، ولو كان السلاح تالفاً.

وكثير من الطاعنين المعاصرين يذهبون إلى مصادر وسيطة عند التوثيق، فلم يطلعوا على أي مصادر مباشرة، واعتمدوا على ما كتبه المستشرقون وأمثالهم، وهذه آفة عظمى ورزية كبرى حين يكون المصدر الوسيط لا يحمل أدنى درجات الأدب العلمي في النقل، وأحياناً يكون السبب هو أن الطاعن لا تسيطر عليه فكرة الإنصاف العلمي أو البحث عن الحق، فهو يبحث عن كتب طعنت لينهج مهجهم ويقتفي أثرهم، بغض النظر عن صحة النقل أو ضبط النص، يقول الدكتور السباعي: "ولم يتح لهؤلاء المثقفين أن يرجعوا إلى المصادر الإسلامية التي استقى منها المُسْتَشرِقُونَ وغيرهم من الباحثين الغَرْبِيِّينَ، إما لصعوبة الرجوع إلى مصادرنا، أو للرغبة في سرعة الإنتاج العلمي، أو لشهوة الإتيان بحقائق مخالفة لما هو سائد في أوساطنا العلمية والدينية وغيرها"[55].

ومن المسَلَّمِ به في علم الحديث أن حقائقه لا تؤخذ إلا من المصادر الثابتة الموثوقة، فمن استمد وقائعه

(52) المَضِيرَة مُرَيْقَة تطبخ بلبن وأشياء وقيل هي طبيخ يتخذ من اللبن الماضر قال أبو منصور المضيرة عند العرب أن تطبخ اللحم باللبن. (لسان العرب، ابن منظور، (5/ 177).

(53) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، الثعالبي، (ص112).

(54) دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، (ص117).

(55) السنة ومكانتها، السباعي، (1/ 23).

من مصادر غير موثوقة، لم يكن لبحثه أية قيمة علمية، ولا لمن يفعل ذلك مكان بين العلماء المحترمين[56]، وقد وقع الطاعنون في صحيح البخاري في أخطاء جمة حينما حاولوا النيل من الإسلام عموماً، ومن كتب التراث وعلى رأسها البخاري خصوصاً، خذ مثلاً لكاتب يقول: "... فأُرغِم النبي ﷺ وأصحابُه على الهجرة أولاً إلى الحبشة النصرانية..."، والثابت أن الرسول ﷺ لم يُهاجِر أصلاً إلا إلى المدينة المنورة[57]، فهذا حصاد ما يقرب من عشرين صفحة فقط من تلك الدراسة (صانعو التاريخ العربي)، يمكن أن تكون أنموذجًا يُدلِّل على مدى الأمانة العلمية وتحرِّي الصِّدق في الرِّوايات التاريخية لدى هؤلاء[58].

**(2) تزييف الحقائق.** من الأخطاء المتعمدة في كثير من الأحيان لتزيف الحق التلاعب في النصوص، ومحاولة بتر النص، أو الزيادة فيه، أو فصل جزء منه عن سابقه، وهذا ما فعله جولدتسهير حين أردا الطعن في أهم الرواة المذكورين في صحيح البخاري وهو الإمام "الزهري"، فذكر أنه اعترف اعترافاً خطيراً في قوله الذي رواه عنه معمر: "إن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث" وأن ذلك يفهم استعداد الزهري لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند الأمة الإسلامية، ورغم أن الإمام الزهري أبعد الناس عن الرضوخ لأهواء الحكام، إلا أننا نجد في النص المذكور تحريفا متعمدا يقلب المعنى رأساً على عقب، وأصله كما ذكر ابن عساكر[59] وابن سعد[60]: أن الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث للناس، ويظهر أنه كان يفعل ذلك ليعتمدوا على ذاكرتهم، ولا يتكلوا على الكتب ...وهذا هو النص عن الزهري قال: "كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين"[61].

فانظر الفرق بين أن يكون قول الزهري كما روى جولد تسيهر "أكرهونا على كتابة أحاديث" وبين أن

(56) السنة ومكانتها، السباعي، (1/ 28).

(57) انظر صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة الحبشة، (3/ 1405).

(58) صانعو التاريخ العربي، دراسة وضعها فيليب حتى بالإنكليزية عام 1968م، (ص21 –27).
نقلاً من مقال بعنوان: منهج استشراقي في تزييف حقائق التاريخ الإسلامي، إسماعيل الكيلاني. رابط الموضوع:
https://www.alukah.net/sharia/0/86005/#ixzz5tmrvk5Gz

(59) تاريخ دمشق، ابن عساكر، (5/ 321).

(60) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (2/ 389).

(61) الطبقات الكبرى، ابن سعد، (2/ 389)، وتاريخ دمشق، ابن عساكر، (5/ 321)، وتقييد العلم، الخطيب، (107)، وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، (1/ 636) رقم (1096)، والتاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، (2/ 251) رقم (2728).

يكون قوله "أكرهونا على كتابة العلم" فقلبت الفضيلة رذيلة.. حيث كان النص الأصلي يدل على أمانة الزهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس إلا أن يبذله للناس جميعاً، فإذا أمانة هذا المستشرق تجعله ينسب للزهري أنه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذاك؟![62].

وهناك معنى آخر حتى مع إمرار هذا التدليس، وهو أن المقصود بذلك كتابة الأحاديث للناس بحيث تجمع في كتاب، وكان الزهري يود أن يعتمد الناس على الحفظ بدل الكتب.

وهذا أنموذج آخر صارخ للتحريف والتزييف، وهو ما أورده (ول ديورانت) في كتابه "قصة الحضارة "، يقول عن النبي ﷺ: "وقد أعانه نشاطه وصحته على أداء واجبات الحب والحرب، ولكنه أخذ يضعف حين بلغ التاسعة والخمسين من عمره، وظن أنَّ يهود خيبر قد دَسُّوا له السم في اللحم قبل عام من ذلك الوقت، فأصبح بعد ذلك الحين عرضة لحميات، ونوبات غريبة ... إلخ"[63]، وقد ملأ خبره هذا بالنيل من مقام النبي الكريم، مع ما في خبره من الكذب والتدليس الصارخ، فقد حاول عن عمد أن يبطل قصة السم الصحيحة المشهورة المعروفة، فقال: "وَظَنَّ أَنَّ يَهُودَ خَيْبَرَ قَدْ دَسُّوا لَهُ السُمَّ فِي اللَّحْمِ"، فعبر هنا بقوله: "ظن" التي تفيد عدم الجزم والقطع، في محاولة منه لتزييف الأحداث الصحيحة، وذلك ليشكك في الخبر، وبالتالي يبرئ ساحة اليهود من هذه الجريمة، وهي محاولة قتل ﷺ بالسُمِّ، وقتل الصحابي الذي أكل معه.

ومن المعلوم أن خبر (دس السم)[64] ذائع الشهرة في كتب السنة، والسيرة، والتاريخ، بل إن اليهود أنفسهم اعترفوا بهذا، ومع ثبوت هذا الخبر ووفرة مصادره تأبي (الأمانة العلمية) و (الحيدة الأكاديمية) و (منهج البحث) على هذا المُسْتَشرق العتيد إلاَّ أنْ يُزَيِّفَ ويُحَرِّفَ، فينكر الخبر، وينسب الحادثة في إيجاز بارع إلى مجرد ظَنٍّ ووهم، وعلى حين ينكر هذا الخبر الثابت، يُحَرِّفُ وَيُزَيِّفُ خبراً آخر، يزيد فيه وينقص منه، وهو محاولة الطعن في رواية الحديث جملةً، فيستعرض بعض

(62) السنة ومكانتها من التشريع، السباعي، (221 – 222).

(63) قصة الحضارة، ول دورنت، (13/ 46).

(64) أخرجه البخاري، كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، (2/ 923) رقم(2474)، ومسلم، كتاب الطب، بَابُ السُّمِّ، (7/ 14) رقم(5756)، ونص الحديث عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ ، فَأَكَلَ مِنْهَا ، فَجِيءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ : أَرَدْتُ لأَقْتُلَكَ ، قَالَ : مَا كَانَ الله لِيُسَلِّطَكِ عَلَى ذَاكِ قَالَ : أَوْ قَالَ ، عَلَيَّ قَالَ قَالُوا : أَلاَ نَقْتُلُهَا ؟ قَالَ : لاَ ، قَالَ : فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ الله ﷺ.

ما يقوله علماءُ الرجال في الرواة، ويُخرجونه مخرج الجرح والتعديل، ليوهم بأن هؤلاء الرواة مجروحون، كذابون، فمن ذلك قوله: " ... ويقول وكيع عن زياد بن عبد الله البكّائي: إنه مع شرفه في الحديث كان كذوبًا، ولكن ابن حجر يقول في التقريب: ولم يثبت أن وكيعًا كذبه"[65].

يريد "جولد تسيهر" بهذا أن يقول: إن زيادًا البكّائي كان كذوبًا، مع علوّ منزلته في الحديث، وذلك بشهادة "وكيع" أحد أعمدة الجرح والتعديل، فإذا كان مثل زياد البكّائي "كذوبًا" فأي ثقة بالحديث، والسنة ؟؟!!، فلننظر أصل النص، وكيف حرّفه "جولد تسيهر": جاء في التاريخ الكبير للإمام البخاري: "وقال ابن عُقبة السَّدوسي عن وكيع: هو أي: زياد بن عبد الله البكّائي أشرف من أن يكذب"[66]. أهـ.

هذا هو النص كما ترى ينفي عن زيادٍ" الكذب أشدَّ النفي وأبلغه، فهو "أشرف من أن يكذب"، أي: أنه أبعد من الكذب بسجيته وفطرته، وطبعه وشرف نفسه، وعلوّ همته وسموّ نفسه، فلو كان الكذب "حلالاً" غير منهي عنه شرعًا ما كذب، كما روي عن بعضهم "لو كانت خيانتُك حلالاً ما خُنتك" مبالغة في بعد الخيانة عن طبعه، ومجافاتها لشيمه، ومع وضوح هذا النص يحرّفه المستشرق إلى "أنه كان مع شرفه في الحديث كذوبًا"[67]، فأنت ترى مدى الجرأة على الكذب، والتلفيق ومحاولة قلب الحقائق، وهذه أحد سمات الطاعنين في السنة النبوية، ارتكابهم لمخالفة علمية وهي تزييف الحق.

**(3) الخطأ في فهم صنيع البخاري**. من الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء قولهم: إن البخاري لم يكمل صحيحه، فقد أثار بعضهم بعض الاتهامات التي يفهم منها عدم المعرفة بمنهج البخاري في صحيحه، مع ما شابها من التحريف المتعمد، ومفاده أن البخاري لم يكمل صحيحه، يقول حسين غيب غلامي: "إن الصحيح لم يكتمل على يد مؤلفه محمد بن إسماعيل البخاري، وإنما اكتمل على يد اثنين من تلامذته: محمد بن يوسف الفربري، ومحمد بن إبراهيم المستملي، فقد شاهدا في الصحيح أوراقاً بيضاء، فأضافا إليها أحاديث، وقد اعترف ابن حجر بوجود هذا البياض، وأنه أضيف إليه، وقد وجدت روايات ذكر فيها محمد بن إسماعيل البخاري كحلقة في سلسلة الرواة والإسناد"[68].

ولنرى تحريف النصوص لدى هؤلاء وتزييف

---

(65) تقريب التهذيب، ابن حجر، (ص: 220) رقم(2085).

(66) التاريخ الكبير، البخاري، (3/ 360) رقم(1218)، الضعفاء الكبير، العقيلي، (2/ 79) رقم(529).

(67) ينظر: المستشرقون والتراث، عبد العظيم الديب، (ص: 31).

(68) البخاري وصحيحه، حسين غلامي، (ص11: 12).

الحقائق مع عدم الفهم، إليك النص كما في مقدمة الفتح: "فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"[69].

فهذا الناقل قد حرف النص كما ترى، وهذا دأب المشغبين على السنة عموماً تحريف وتلفيق، وفرق كبير بين نصه وبين هذا النص.

فنصه المحرف معناه: "أن البخاري لم يكمل كتابه ببنانه، وإنما ترك صفحات كاملة دون أن يخط فيها حرفاً واحداً، فجاء من بعده فأتم وكمل كتابه".

أما النص الصحيح فمعناه: "أن هناك بعض عناوين الأبواب لم يوضع تحتها أحاديث، وهناك أحاديث لم يوضع لها عناوين أو أبواب، فأضاف الأحاديث غير المعنونة إلى التراجم التي قبلها".

هذا ما عناه المستملي، ولم يقل أحد من المتقدمين ولا المتأخرين: إن البخاري لم يكمل صحيحه.

قال الشيخ محيي الدين (النووي) نفع الله به: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها؛ ولهذا المعنى أخلي كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقا، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث؛ لكونه معلوما، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريبا، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدا، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه"[70].

وقال الحافظ ابن حجر مبيناً صنيع الإمام البخاري: "وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جد وجد .

وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية فيما يتعلق بالمناسبة بين الترجمة والحديث من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكلم عليها،

(69) هدي الساري، ابن حجر، (ص8).

(70) هدي الساري، ابن حجر، (ص8).

ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة وزاد عليها أشياء، وتكلم على ذلك – أيضا – بعض المغاربة، وهو محمد ابن منصور بن حمامة السجلماسي[71]، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة، وسماه "فك أغراض البخاري المبهمة، في الجمع بين الحديث والترجمة"، وتكلم – أيضا – على ذلك زين الدين علي بن المنير أخو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك، ووقفت على مجلد من كتاب اسمه "ترجمان التراجم" لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولو تم لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه والله تعالى الموفق"[72].

فقد بين الحافظ أن سبب فهم أن البخاري لم يبيض هو الغفلة، وعدم إمعان النظر، وبعد ما ذكرنا قول الحافظ ابن حجر، هل يستطيع أحد أن يقول: إن ابن حجر اعترف بذلك، هذا كلام من ليس له دراية بمقدمة الفتح، أو له دراية، ولكن غرضه مجرد التشغيب على الصحيح.

أما استدلاله بوجود روايات ذكر فيها محمد ابن إسماعيل البخاري كحلقة في سلسلة الرواة والإسناد.

فقوله: قال الفربري هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد، وهي قليلة[73]. فالراوي عن الفربري أرد أن يميز زيادة الفربري على صحيح البخاري، وليست من الصحيح نفسه، وهي كما ذكر الحافظان ابن حجر والعيني قليلة.

وأخيراً نقول لهذا القائل: إن الفربري هو القائل: "سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيري"[74]. فهل سمع هؤلاء الصحيح ناقصاً؟! إن هذه الشبهة في غاية الضعف.

**(4) الخطأ في معرفة فوائد تعدد نسخ صحيح البخاري**. حين يبلغ الحقد منتهاه، والحسد مداه، تُقلب الحسنة سيئة، فمن المعلوم أن كثرة النسخ تدل على اهتمام العلماء بهذا الكتب، لكن بعض الحاقدين طعن في الصحيح بسبب تعدد نسخه، قال حسين غيب غلامي عن مسألة تعدد نسخ صحيح البخاري: "يؤكد بعض المحدثين من أهل السنة وجود روايات نسبت إلى الصحيح لا توجد في نسخه الأخرى"[75]. ومن المعلوم

(71) السجلماسي: بكسرتين وسكون اللام، نسبة إلى سجلماسة مدينة بالغرب. لب اللباب في تحرير الأنساب، السيوطي، (ص: 133)، وسجلماسة اليوم تعتبر موقعا أثريا يضم الآثار والخرب والأطلال، وتقع ضمن حدود المملكة المغربية الحالية.(موقع ويكبيديا).

(72) هدي الساري، ابن حجر (ص15).

(73) فتح الباري، ابن حجر، (1/ 195)، عمدة القاري، العيني، (2/ 132).

(74) تهذيب الكمال، المزي، (24/ 443).

(75) البخاري وصحيحه، حسين غلامي، (ص12).

قطعاً أن تعدد النسخ يكون بسبب كثرة النساخ، وتعدد النسخ مفيد جداً عند التحقيق، فتظهر هذه الفائدة عند المقابلة، فإذا فات ناسخًا شيء لم يفت الآخر، ومع ذلك فقد قلبت الميزة إلى عيب.

قال الفربري: "سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري"[76]. وأي ضير في هذا طالما أنها وجدت وما فقدت؟!.

ثم من هم المحدثون الذين قالوا ذلك؟ وأين قالوه؟ إنه لا يستطيع أن يأتينا بقول واحد منهم.

**(5) المجازفات في الحكم.** فلدى هؤلاء جراءة لا يحسنها إلا جاهل بعلم الحديث، فقد حاولوا النيل من بعض الأحاديث في الصحيح بزعم أنها إسرائيليات، وقد ظهر كتاب باسم "الأضواء القرآنية، في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها"، يزعم واضع الكتاب أن عمدة المراجع للأحاديث النبوية هو "صحيح البخاري"، وقد اشتمل على مائة حديث مكذوب، دسها اليهود على النبي، ثم جاء البخاري، وحكم بصحتها، ونسبها إلى النبي ﷺ[77]، والمؤلف يدعي أنه قد اكتشف هذه الإسرائيليات في "صحيح البخاري".

وقد سبقه في هذا أستاذه أبو رية حيث يقول: "إنهم - أي العلماء - أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري ومسلم، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري والنووي لمسلم استشكالات كثيرة، وألف عليهما مستخرجات متعددة، فإذا كان البخاري ومسلم - وهما الصحيحان - كما يسمونها - يحملان كل هذه العلل والانتقادات، وقيل فيهما هذا الكلام - دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما - فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري و مسلم من كتب الأحاديث؟"[78].

يقول فضيلة الشيخ أحمد شاكر مخاطباً أحد معاصريه الذين حاولوا الطعن في بعض الأحاديث بدون علم أو دراية بعلم الحديث: "وليتك -يا أخي- درست علوم الحديث وطرق روايته، دراسةً وافيةً غير متأثر بسخافات (فلان) رحمه الله وأمثاله، ممن قلدهم وممن قلدوه، فأنت تبحث وتنقّب على ضوء شيء استقر في قلبك من قبل، لا بحثًا حرًا خاليًا من الهوى، ... ولكنك تضرب الكلام بعضه ببعض، وثق - يا أخي - أن المستشرقين فعلوا مثل ذلك في السنة، فقلت مثل قولهم،

(76) تهذيب الكمال، المزي، (24/ 443).

(77) لقد ظهر كتاب باسم "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها" وهو كتاب فاخر الطباعة، ويباع بسعر رمزي، وينسب إلى من يدعى (السيد صالح أبو بكر).

(78) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبورية، (273- 285).

وأعجبك رأيهم؛ إذ صادف منك هوىً، ولكنك نسيت أنّهم فعلوا مثل ذلك وأكثر منه في القرآن نفسه، فما ضار القرآن ولا السنة شيء مما فعلوا، وقبلهم قام المعتزلة وكثير من أهل الرأي والأهواء، ففعلوا بعض هذا أو كله، فما زادت السنة إلا ثبوتًا كثبوت الجبال، وأتعب هؤلاء رؤوسهم وحدها وأوهموها؛ بل لم نر فيمن تقدّمنا من أهل العلم من اجترأ على ادعاء أن في الصحيحين أحاديث موضوعة فضلاً عن الإيهام والتشنيع الذي يطويه كلامك، فيوهم الأغرار أن أكثر ما في السنة موضوع، هذا كلام المستشرقين، غاية ما تكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيهما بأعيانها لا بادّعاء وضعها والعياذ بالله، ولا بادّعاء ضعفها، إنما نقدوا عليهما أحاديث ظنوا أنّها لا تبلغ في الصحة الذروة العليا التي التزمها كل منهما... ومن أعجب ما رأيت من سخافاتهم وجرأتهم أن يكتب طبيب في إحدى المجلات الطبية فلا يرى إلا أن هذا الحديث لم يعجبه، وأنه ينافي علمه، وأنه رواه مؤلف اسمه البخاري، فلا يجد مجالاً إلا الطعن في هذا البخاري، ورميه بالافتراء والكذب على رسول الله ﷺ؛ وهو لا يعرف عن البخاري هذا شيئًا، بل لا أظنه يعرف اسمه ولا عصره ولا كتابه، إلا أنه روى شيئًا يراه هو بعلمه الواسع غير صحيح، فافترى عليه ما شاء، مما سيحاسب عليه بين يدي الله حسابًا عسيرًا؛ ولم يكن هؤلاء المعترضون المجترئون أول من تكلم في هذا، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون، ولكن أولئك كانوا أكثر أدبًا من هؤلاء"[79].

وقد اعتمد من ينسب الإسرائيليات إلى "البخاري" على مرجع كثر فيه الكذب والتحريف حتى وضع الشيخ عبد الرزاق حمزة كتابًا سماه " ظلمات أبي رية ".

**(6) الخطأ في ذكر المعلومات عن طريق التهويل والمبالغة في النقد.** فيعتمدون على هذا الإسلوب مستغلين عدم دراية البعض بعلم الحديث، ويعتمدون على قلب الحقائق، وصياغتها في صورة تصطدم مع العقل، قال رشيد إيلال: "ومن الكتب التراثية التي لقيت انتقاداً كبيراً منذ تأليفها كتاب: "الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" الشهير بالجامع الصحيح أو صحيح البخاري، حيث أنجزت العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات التي تناولته بالانتقاد؛ لإبراز الأحاديث والآثار الواردة فيه، سيما الأحاديث المناقضة للعقل والعلم، والأحاديث المنحولة والمأخوذة من الإسرائيليات، وغيرها من البحوث التي صار معها "صحيح البخاري" من أكثر الكتب إثارة للجدل على مر التاريخ الإسلامي"[80].

(79) 2/ 229 حديث رقم (7141) من تحقيق المسند.

(80) صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد إيلال، (ص8). ومؤلف الكتاب صحفي عقلاني ينتمي إلى طائفة القرآنيين (منكرِي

فهذا من تهويلات المرجفين التي تفتقد إلى دليل، فمكانة صحيح البخاري معلومة لا سيما وقد تلقته الأمة بالقبول، وقد انتقد الدارقطني أحرفًا يسيرة خاصة بالإسناد في (الإلزامات، والتتبع)، ونقول للكاتب: أمامك الآن الموسوعات الحاسوبية والشبكة العنكبوتية، ابحث فيها كيفما شئت، واذكر مؤلفاً واحداً طعن في صحيح البخاري قبل المستشرقين الذين جعلوا لهم سفراء في بلادنا يطعنون بالنيابة عنهم.

**(7) الخطأ في فهم علاقة السنة النبوية بالقرآن**. من الأخطاء محاولة ضرب السنة بالقرآن، أو العكس، والزعم بوجود تعارض بينهما، فقد زعم رشيد إيلال[81] أن أهل العلم قضوا بحديث واحد في البخاري على ثلاث آيات من القرآن الكريم، فقال: "ويمكن أن نضرب العديد من الأمثلة لذلك: عن ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما – أن رسول الله ﷺ قال: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله)[82].

هذا الحديث يخالف جملة وتفصيلا قول الله – تعالى –: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦ ﴾ [البقرة:256]

وقال – تعالى –: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ [يونس:99].

لكن هؤلاء يضربون بهذه الآيات عرض الحائط، ويقولون بكل وقاحة وجرأة على الله: السنة قاضية على الكتاب، ويبقى حكم الحديث هو النافذ"[83].

وأنت ترى الخطأ في فهمهم لهذا الحديث، ومصدر الخطأ في فهم "أقاتل الناس" فقد فهموا الحديث خطأ!، فالخطأ الأول: في قوله: (أقاتل) فهناك فرق بين أقتل وأقاتل.

قال ابن دقيق العيد: "لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل؛ لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين، ولا كذلك القتل"[84].

والخطأ الثاني: في فهمهم لكلمة (الناس)،

---

السنَّة) ركب موجة تنوير العقول، فأوصلته إلى رفض المنقول.

(81) المرجع السابق (ص16).

(82) أخرجه: البخاري في كتاب الإيمان باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) [التوبة: 5] (1/ 17) رقم(25)، ورقم(2786)، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (1/ 51) رقم(22).

(83) صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال، (ص 28).

(84) فتح الباري، ابن حجر، (1/ 76).

فـ(الألف واللام) كما يقول علماء اللغة للعهد، تأمل قوله – تعالى –: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ (آل عمران: 173) فكلمة الناس الأولى: تعنى بعض المنافقين، والثانية: تعنى بعض الكفار. وهذا هو المعهود في أذهان المخاطبين.

قال الحافظ ابن حجر: "الجواب من أوجه:

أحدها: دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخرا عن هذه الأحاديث بدليل أنه متأخر عن قوله – تعالى – (اقتلوا المشركين).

ثانيها: أن يكون من العام الذي خص منه البعض؛ لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح في العموم.

ثالثها: أن يكون من العام الذي أريد به الخاص، فيكون المراد بالناس في قوله: (أقاتل الناس) أي: المشركين من غير أهل الكتاب، ويدل عليه رواية النسائي بلفظ: (أمرت أن أقاتل المشركين)، فإن قيل: إذا تم هذا في أهل الجزية لم يتم في المعاهدين ولا فيمن منع الجزية، أجيب بأن الممتنع في ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما في الهدنة ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية.

رابعها: أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله، وإذعان المخالفين، فيحصل في بعض بالقتل، وفي بعض بالجزية، وفي بعض بالمعاهدة.

خامسها: أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه من جزية أو غيرها.

سادسها: أن يقال: الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم إلى الإسلام وسبب السبب سبب فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤديهم إلى الإسلام وهذا أحسن ويأتي فيه ما في الثالث وهو آخر الاجوبه والله أعلم"(85).

من خلال هذا نرى أن الحديث لا يتعارض مع القرآن في شيء، فالحديث يعبر عن ضرورة إعلاء كلمة التوحيد، ويحث على قتال الذين يمنعون وصول دعوة الحق إلى الناس، ويدعو – أيضاً – إلى حرية التدين، لكن من وقف في وجه الدعوة فالإسلام يقول له: ليس من حقك أن توقف دعوة الله، وليس من حقك أن تمنع الناس من الدخول في دين الله.

وليس أدل على حرية التدين من وجود بقايا من المشركين وبعض اليهود بالمدينة، ومع ذلك لم يكرهوا على الدخول في الإسلام، وكذلك في تعامل النبي ﷺ مع اليهود ما يدل على حرية التدين، وكذلك ظل الحال في عهد الخلفاء الراشدين إلى يومنا هذا لا يكرهون أحداً

(85) المصدر السابق، (1/ 77).

على الدخول في الإسلام.

**(8) الخطأ في معرفة منهج الإمام البخاري في ذكر الأحاديث**. يطعن بعض المغرضين في "صحيح البخاري"؛ لعدم استيعابه كل الأحاديث الصحيحة، مدعين أن ذلك يعد منقصة لهذا الكتاب، مستدلين على ذلك بأن البخاري لم يدون في صحيحه إلا أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهو كل ما صح عنده من عدد الأحاديث التي كانت متداولة في عصره، وبلغت ستمائة ألف حديث، متسائلين: أكان هذا بسبب ندرة الصحيح في محفوظ البخاري؟ وهذا مما يقدح في مؤلفه، رامين من وراء ذلك كله إلى الطعن في السنة النبوية من خلال الطعن في أصح كتبها ورميه بالنقص، إن محاولة الانتقاص من صحيح البخاري؛ لأنه لم يستوعب كل الصحيح محاولة فاشلة تدل على سفه أحلام القائلين بها؛ إذ علم عن الإمام البخاري - رحمه الله - أنه لم يكن همه جمع كل الصحيح في كتابه الجامع الصحيح، بل كان يهدف إلى وضع كتاب مختصر صحيح يجمع أبواب الإسلام المختلفة، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، وليس كما يتوهم المدعون من أنه أودع كتابه كل حديث صحيح عنده.

ومما يدعم هذه الرؤية عند الإمام البخاري ما رواه إبراهيم بن معقل قائلا: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب"(86).

**(9) الخطأ في سياق الأحاديث**. إن الطاعنين في صحيح البخاري ينقصهم العلم بأبجديات علم الحديث، فهذا أبو رية أراد أن يطعن في حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ، فقال: "وروى البخاري عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: (مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، [وَإِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ]، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ)(87).

قال: ومن له حاسة في شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إسرائيلية"، ثم أتى في الحاشية وقال:

(86) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (12/ 402)، وانظر هذه الشبهة في السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط3، 1427هـ/ 2006م. والشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1420هـ/ 1999م.

(87) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (5/ 2384) رقم (6137).

"تفرد البخاري بإخراج هذا الحديث دون مسلم، وسائر أصحاب النَّبِيِّ (كذا) ومسند أحمد، وقد طعن الأئمة في هذا الحديث"[88].

ومن المعلوم أن عدم إخراج مسلم للحديث لا يخل بصحة ما أخرجه البخاري، والحديث وإن كان لم يخرجه مسلم في صحيحه، ولا أحمد في مسنده، قد خرجه غيرهما من أئمة الحديث، فقد خرجه ابن حبان[89]، والبيهقي[90]، والبغوي[91]، وغيرهم، ولَقَدْ أَخْطَأَ فِي جَعْلِهِ مِنْ كَلاَمِ النَّبِيِّ، وَلَوْ كَانَ مُتَمَرِّسًا فِي الفَنِّ لَقَالَ كَمَا فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ: (إِنَّ الله – تَعَالَى – قَالَ: مَنْ عَادَى) إلخ ... لأَنَّهُ مِنَ الأَحَادِيثِ القُدْسِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ يَنْقُلُ عَنْ تَعَقُّلٍ لأَدْرَكَ أَنَّ الكَلاَمَ لاَ يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى النَّبِيِّ؛ لأَنَّ المَعَانِي التِي فِيهِ لاَ يَصِحُّ أَنْ تُسْنَدَ إِلاَّ إِلَى الله، تَعَالَى[92].

هذه بعض الأخطاء التي وقع فيها الطاعنون في الإمام البخاري وصحيحه، تقف شاهدة إلى يوم القيامة على تحريف هؤلاء، وتزييفهم للحق، ومحاولة طمسه مع ظهور، ولكن بفضل الله لن تنزل محاولات التشكيك الكتاب من العلياء، فسيظل عالياً مرتفعاً لعنان السماء، وسيتحطم كل ادعاء.

* * *

**المبحث الرابع:**

**كيفية التصدي لشبهات الطاعنين**

أذكر في هذا المبحث في عجالة كيف يمكن التصدي لهولاء الطاعنين، وكيف يمكن دحض شبهاتهم التي يبثونها ليل نهار؟، وهاك بعض الأمور التي تعين على الرد على هؤلاء:

**(1) مناظرة أصحاب الطعون.**

لكن شريطة أن تكون طعونهم ذات أثر، فكم من طعن لم يسمع به أحد، فلما وقعت المناظرة أظهرته، فإن ظهر تتم المناظرة من متخصص، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين"[93]، فأعداء السنة لا يسكتون، ولا ينتهون؛ لذا وجب الرد على تشكيكهم.

(88) أضواء على السنة المحمدية، أبو رية، (ص 176).

(89) في صحيحه (2/ 58) رقم (347).

(90) في السنن الكبرى (3/ 346) رقم (6622).

(91) في شرح السنة (5/ 19) رقم (1247).

(92) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد أبو شهبة، (1/ 156).

(93) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، (1/ 357)، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية، (20/ 164).

**(2) معرفة الهدف من الطعن.**

فمن المهم معرفة الغرض، وتحديد الهدف من الطعن، حتى يكون تصويب الرد نحو الهدف، ولا يتفرع في الرد حتى يظهر الرد ضعيفاً.

**(3) معرفة وقت الطعن، وفكر الطاعن.**

فلابد من معرفة تاريخ الطعن، وأبرز الركائز التي يرتكز عليها الطاعنون، حتى يتسنى معرفة الهدف منه.

**(4) تفنيد الطعون والرد عليها.**

من خلال ذكر الطعن ودليله، ثم تدمير الدليل، لاجتثاثه من أصوله، فينظر في الدليل، ثم يتم التحقق من صحته، فإن كان ضعيفاً سقط الاستدلال به، وإن كان صحيحاً ينظر في صحة النقل، ثم النظر في صحة الاستدلال.

**(5) التعامل مع هؤلاء الطاعنين بكل حزم وشدة.**

هذا الحزم يكون من خلال قوة الرد ووضوحه وظهوره، ومحاولة كشف تزييفهم للحقائق، وفضحهم على رؤوس الأشهاد.

**(6) معرفة أصول الطعون.**

فيُتعرف على تاريخ الشبهة ما أمكن، بل وأين نشأت، ووجه الشبه بين الطعون.

**(7) بيان التناقض الحاصل في تلك الشبهات.**

فإبراز التناقضات يظهر تهافت الشبهة، ويغير مجريات الدفاع، فيجعل الطاعن مدافعاً، يشعر بهزيمته، وتهافت طعنه، ويظهر للعامة مدى جهل هؤلاء الطاعنين.

**(8) إحكام الرد واختصاره.**

فتصاغ الردود في قوالب محكمة مختصرة وسهلة، حتى يسهل فهمه للخاصة والعامة، ويكون بعيداً عن المصطلحات التي لا يفهمها إلا المتخصصون.

**(9) التأكد من صحة الدليل.**

لا بد من التأكد من دليل الطاعن، فكثير من أدلة الطاعنين مجردة من الحقائق العلمية، وإنما محض افتراء.

**(10) الوقوف على المغزى الشبهة.**

إذ الوقوف على مثل ذلك يجعل الرد موجها لأصل الشبهة، لا بعيداً عنها.

**(11) ذكر الأدلة على الردود.**

فيشتمل الرد على دليل واضح؛ ليدل على صدقه من جهة، ويثبت مدى بطلان الطعن وتهافته.

* * *

## الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن نبيناً محمداً عبده ورسوله النبي الخاتم، أما بعد.

فقد ظهر من خلال البحث عدة نتائج من أهمها:

(1) أن الطاعنين في صحيح البخاري قديماً، هم الرافضة، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والزنادقة .

(2) أن أشهر الطاعنين حديثاً، هم القرآنيون، والعقلانيون، والرافضة المعاصرون، والحداثيون، والمستشرقون.

(3) أن أسباب الطعن في صحيح البخاري متنوعة، من أهمها الجهل، وعدم التخصص، والنيل من الإسلام.

(4) أن بعض الطاعنين طعن بحسن قصد فأخطأ.

(5) أن من الطاعنين من حاول النيل من شخص البخاري، فأخطأ في نسبته، بل وفي فهم عبارات الجرح والتعديل.

(6) أن معظم الطاعنين في صحيح البخاري لم يأتوا بجديد، وإنما كان جل اعتمادهم على ما سطره المستشرقون.

(7) أن معظم الطاعنين لم يتمكنوا من مطالعة صحيح البخاري، فجاءت الطعون بدون فهم.

(8) أن الطاعنين في السنة النبوية كانوا قليلي البضاعة في الحديث، فحين وجدوا بعض الأحاديث المتعارضة لم يكلفوا أنفسهم الرجوع إلى كتب الحديث التي صنفها العلماء في دفع التعارض بين الأحاديث.

(9) أن أهم الأخطاء المنهجية لدى الطاعنين في صحيح البخاري هي الخطأ في فهم عبارات الجرح والتعديل، والاعتماد على مصادر غير أصلية، والخطأ في فهم صنيع البخاري، وعدم توثيق الأخبار، والمجازفات في الحكم، والتهويل والمبالغة في النقد، والاستقراء الناقص.

**أهم التوصيات:**

(1) إعداد مركز أو موقع متخصص يضم نخبة من المتخصصين من مختلف الجنسيات؛ للرد على الشبهات المثارة حول السنة النبوية.

(**2**) التواصل مع وسائل الإعلام لعدم تضخيم هؤلاء، أو تداول أقوالهم وأفكارهم.

* * *

**المصادر:**

**الإبانة عن أصول الديانة**، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبو الحسن، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، ط/ دار الأنصار، القاهرة، الأولى 1397هـ.

**أبو هريرة**، عبد الحسين شرف الدين الموسوى، دار الزهراء، بيروت، السادسة 1415هـ-1995م.

**الإسلام الذي يريده الغرب**، د. صالح كساب الغامدي، ط: دار الوعي للنشر والتوزيع، (د. ت).

**أصول الدين**، جمال الدين الغزنوي، تحقيق: الدكتور عمر وفيق الداعوق، ط: دار البشائر الإسلامية – بيروت، لبنان، الأولى، 1419هـ – 1998م.

**أصول الفقه**، يوسف شاخت، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1981م). (د. ت).

**أضواء على السنة المحمدية**، محمود أبورية، ط: دار المعار، (د. ت).

**البخاري وصحيحه**، حسين غلامي، مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران، ترجمة، كمال السيد، (د. ت).

**التاريخ الكبير، تاريخ ابن أبي خيثمة**، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الأولى، 1427هـ- 2006 م.

**تاريخ مدينة دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق / محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، ط/ دار الفكر، بيروت، 1995 م.

**التبيين لأسماء المدلسين**، سبط ابن العجمي، المحقق: يحيى شفيق حسن، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الاولى 1406هـ- 1986 م.

**تفسير جزء عم**، الشيخ محمد عبده، مطبعة مصر، 1341هـ، (د. ت).

**تقييد العلم**، الخطيب، ط: إحياء السنة النبوية، بيروت، (د. ت).

**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين المزى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى 1400هـ-1412هـ-1980م-1992م.

**ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ط/ دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

**الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، وهو (صحيح البخاري)**، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، ط/ دار ابن كثير اليمامة بيروت الثالثة، 1407هـ 1987م، تحقيق / مصطفى ديب البغا.

**جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الأولى، 1414هـ- 1994م.

**حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها**، أبو حفص محمود ابن أحمد بن محمود طحان النعيمي، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الرابعة محرم 1392هـ - فبراير1972م.

**درء تعارض العقل والنقل**، ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الثانية، 1411هـ- 1991 م.

**دراسات محمدية، جولدتسيهر**، ترجمة الأستاذ الصديق بشير نصر، نشر مجلة كلية الدعوة الإسلامية، بليبيا، العدد الثامن لسنة1991م العددالعاشر 1993م.

**دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د محمد** محمد أبو شهبة، مكتبة السنة بالقاهرة، الأولى 1409هـ- 1989م.

**دفع الشبهات عن السنة النبوية**، أد/ عبد المهدي عبد القادر، ط/ مكتبة الإيمان، الأولى، 1421هـ - 2001م.

**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، د مصطفى السباعي، ط: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الثالثة، 1402هـ- 1982 م.

**سنن أبى داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث، ط/ دار الفكر، تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد، (د. ت).

**شبهات القرآنيين حول السنة النبوية**، أ.د. محمود محمد مزروعة، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (د. ت).

**صانعو التاريخ العربي**، دراسة وضعها فيليب حتى بالإنكليزية عام 1968م.

**صحيح البخاري نهاية أسطورة**، رشيد إيلال، ط: دار الوطن، الأولى 2017م.

**صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيرى، المحقق : مجموعة من المحققين، ط: دار الجيل - بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة 1334هـ.

**ضحى الإسلام**، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، 1935م، (د. ط).

**الطبقات الكبرى**، ابن سعد، دار صادر، بيروت، الأولى، 1968م.

**طبقات المدلسين**، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم ابن عبدالله القريوتي، ط: مكتبة المنار، عمان، الأولى، 1403هـ، 1983م.

**عمدة القاري**، العيني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

**عون المعبود شرح سنن أبي داود**، العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، 1415هـ.

**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ابن حجر، ط دار المعرفة، بيروت، تحقيق / محب الدين الخطيب، 1379هـ، (د. ط).

**فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**، د. غالب بن علي عواجي"، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، الرابعة، 1422هـ- 2001 م .

**الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم الأندلسي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت).

**فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، للقاضى عبدالجبار ط/ الدار التونسية للنشر، (د. ت).

**القرآنيون، نشأتهم – عقائدهم، أدلتهم**، علي محمد زينو، ط: دار القبس، دمشق، الأولى، 1432هـ- 2011 م.

**قصة الحضارة**، ول ديورَانت = ويليام جيمس ديورَانت، تقديم: الدكتور محيي الدّين صَابر، ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمُود، وآخرين، ط: دار الجيل، بيروت – لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1408هـ- 1988م.

**كيف نتعامل مع القرآن**، الشيخ محمد الغزالي، ط: دار نهضة مصر، الأولى، (د. ت).

**لسان العرب**، ابن منظور، ط/ دار صادر، بيروت الأولى، (د. ت).

**مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد النجدي، توزيع الرئاسة العامة لشئون الحرمين 1404هـ

**المدخل إلى السنن الكبرى**، البيهقي، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الأولى، 1437هـ- 2017 م.

**المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت الأولى، 1411، 1990 تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

**المستشرقون والتراث**، عبد العظيم الديب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. مصر، الثالثة، 1413هـ- 1992م.

**مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، ط/ مؤسسة قرطبة، مصر، (د. ت).

**مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، السيوطي، ط: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الثالثة، 1409هـ/ 1989م.

**مقالات الإسلاميين**، الأشعري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، تحقيق: هلموت ريتر، (د. ت).

**منهاج السنة النبوية**، ابن تيميه الحراني، ط/ مؤسسة قرطبة، القاهرة، الأولى، 1406هـ – تحقيق د/ محمد رشاد سالم.

**المنهاج شرح مسلم**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي وعصام الصبابطي، دار الحديث بالقاهرة، الأولى 1415هـ-1994م.

**الموافقات**، الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط: دار ابن عفان، الأولى 1417هـ/ 1997م.

**مواقع شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).**

https://ar.islamway.net/article/.
https://genosse.su/watch/_ZhbEKUvvIQ
http://yasaloonak.net/
https://mz-mz.net/343922/
https://www.almasryalyoum.com/news/details/624542
http://www.hodaalquran.com/rbook.php?id=879 & mn=1

**الصحف والمجلات:**

جريدة الدستور بتاريخ 27/ 9/ 2006.

جريدة المصري اليوم بتاريخ 2/ 10/ 2006م.